قضية الصحفي سامر الأحمد - الاغتيال على الورق
تقرير رصد وتوثيق وتوصيف وإبلاغ
نوع جديد من الانتهاكات الجسيمة يبتكره نظام الأسد

أولاً – في الوقائع،

- في كانون الثاني 2024، تلقت MHR NGO بلاغاً من الصحفي سامر الأحمد، يتضمن وثيقة بقيده متوفى، أصدرتها المديرية العامة للأحوال المدنية في سوريا؛ وبعد اجتماع مشترك استمعت خلاله MHR لشهادة السيد سامر، أعلمت الجهة المختصة في الأمم المتحدة بالحادثة؛
- سامر الأحمد، شاب سوري الجنسية، عمره حالياً 36 عاماً، قبل ثلاثة عشر عاماً انخرط وهو في ربيعه الثالث وعشرون في الأنشطة السلمية المعارضة لنظام الأسد، عمل خلال ذلك على تصوير المظاهرات وتوثيق الانتهاكات، وبسبب ذلك تعرض للاعتقال من قبل أمن الدولة والمخابرات الجوية خلال العامين 2013 – 2014، بعد الإفراج عنه وخوفاً من تكرار اعتقاله ومن المخاطر التي تهدد حياته وحريته وكرامته، غادر وطنه إلى تركيا؛
- منذ 2014 وحتى الآن 2024، يقيم سامر الأحمد في تركيا بموجب بطاقة حماية مؤقتة، تنقَّل في أنشطته وعمله كصحفي وباحث في مختلف قضايا الشأن السوري، شارك في كثير من البرامج التلفزيونية، وأنجز العديد من المقالات والدراسات المنشورة باللغتين العربية والإنكليزية، آخرها دراسة حول التعليم في محافظة الحسكة نشرها معهد فريدريك إيبرت، ومقالة على Middle East Institute بعنوان "سوريا هي المكان الذي بدأ فيه الصراع بين فاغنر والحكومة الروسية" ومقالة يتحدث فيها عن هجمات الميليشيات المدعومة من إيران وخطرها على السلام في المنطقة؛
- خلال هذه الفترة، تعرض عدد من أفراد أسرته للاستدعاء والاعتقال من قبل أجهزة أمن نظام الأسد، ومن قبل سلطات الامر الواقع في منطقة القامشلي؛

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

- عام 2016 تزوج سامر وأنجب طفلتيه ماريا وشام، وسجلهما في نفوس الأجانب - على قيده - كسوريين مقيمين تحت الحماية المؤقتة؛
- عام 2019 حصل سامر على جواز سفر مدته سنتين ونصف من قنصلية حكومة النظام في استامبول، بناءً على وثائق التعريف وبياناته الشخصية التي تقدم بها للقنصلية من أجل ذلك؛
- نهايات 2023 ومن أجل تسجيل طفلتي سامر في قيود نفوس الدولة السورية، وبعد طلبه تزويده بنسخة من بيان قيده المدني، تفاجأ بجواب السمسار الوسيط يخبره بأنه مقيد كمتوفى في سجلات الأحوال المدنية، وبأن محاولات الوسيط لم تنجح في تصحيح ما اعتقده في البداية خطأً، حيث أخبر موظف النفوس الوسيط في سوريا بأن السبب أمني؛
- لجأ سامر إلى محامٍ في القامشلي ليعالج المشكلة بطريقة قانونية، وخلال مراجعة المحامي مديرية الشؤون المدنية، أخبره مدير النفوس أن سامر الأحمد توفي على سجلاتهم شهر أيلول 2023، بناء على قرار من رئيس فرع أمن الدولة في القامشلي، من دون تقرير طب شرعي او شهادة من المشفى، وبأنهم أخبروا ضابط الأمن بأن سامر ما يزال حياً، أجابهم الضابط "نعرف أنه عايش لكنه معارض والدولة من تريده حي يعيش، ومن تريده ميت يموت" وفيما راجع المحامي فرع أمن الدولة، لم يحصل على نتيجةٍ سوى توبيخ تلقاه من الضابط بسبب سؤاله عنه؛
- حصلت ميزان على صورٍ من بيانات الوفاة الصادرة من مديريات ومراكز نفوس متعددة في سوريا، تفيد جميعها بتطابق المعلومات حول قيد سامر الأحمد متوفىً، وتتضمن ترويسة الجمهورية العربية السورية – وزارة الداخلية – الشؤون المدنية، معنونة "بيان وفاة" صادرة عن أمانة سورية الواحدة، بتاريخ ،،،،، 2024، اسم المتوفي سامر الأحمد، من مواليد 03/03/ 1988 – سوري الجنسية – ذكر – محل ورقم قيده (القامشلي – تل عودة – 53) - رقمه الوطني 08090013808 – والده إبراهيم الأحمد رقمه الوطني 0800901193885 – أمه ترفه العوض 08090116703 – الحقل الخاص بمحل الوفاة فارغ - الحقل الخاص بساعة وتاريخ الوفاة فارغ – تم تسجيل الواقعة في مركز القامشلي – تاريخ تسجيل الواقعة فارغ – اسم وتوقيع رئيس مركز السجل المدني، الختم الرسمي (وزارة الداخلية – مديرية الشؤون المدنية في محافظة ،،،،، – مركز السجل المدني)

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

ثانياً - الاستنتاجات؛

1) استمعت منظمة ميزان لشهادة السيد سامر الأحمد، ولاحظت أن إجراء قيده متوفىً في سجلات النفوس تزامن مع نشره على الإعلام الغربي لعدة مقالات، يرصد فيها عن حوادث محددة لضباط معرّفين، من قوات وأجهزة النظام، ومن قيادات وشخصيات والميليشيات الإيرانية، تتضمن معلومات عن تورطهم بتجارة المخدرات ومعلومات عن علاقاتهم بقيادات داعش؛
2) فحصت منظمة ميزان مختلف بيانات الوفاة الصادرة باسم سامر عن مراكز نفوس متعددة، ولاحظت تطابق المعلومات فيما بينها، وجميعها في وردت الحقول الخاصة بمكان وتاريخ وسبب الوفاة فارغة، لاحظت كذلك ميزان تماثلاً في الصيغة والشكل والختم والترويسة بين هذه البيانات وبين البيانات المحفوظة في أرشيف المنظمة والخاصة بمعتقلين سوريين آخرين؛
3) ترجح الاستنتاجات اعتبار أمن الدولة ومديرية النفوس أن الوفاة حصلت عام 2014، خلال فترة اعتقال سامر الأحمد لدى فرع أمن الدولة، ينسجم هذا مع قانون الأحوال المدنية السوري الجديد رقم 13 لعام 2021، ويسمح في مادته (38) لمديريات النفوس بتقييد الوفاة بناء على شهادات مسؤولو السجون - كما هي العادة بشأن المعتقلين – وبتجاهل الإجراءات المنصوص عليها في ذات القانون لتسجيل الوفاة في النفوس، ومن ذلك "تبليغ من أحد أقارب المتوفى - شهادة من المختار مرفقة بتقرير طبي يثبت أن الوفاة طبيعية"
4) قيد الوفاة لإنسان على قيد الحياة تشكل سابقة جرمية ابتكرها نظام الأسد، لم يعرفها البشر من قبل، يستتبع هذا أن القانون الدولي لم يعرفها، ولم ينص في مواثيقه واتفاقياته على منعها، لكنها وبما ينتج عنها من آثار تشكل انتهاكاً جسيماً للحقوق العالمية للإنسان، يشمل ذلك حق الإنسان في الحصول وثائق الهوية الشخصية والعائلية ووثائق السفر، وحقه في الانتقال والإقامة والعمل والتملك والعودة والاعتراف بمركزه القانوني، وحقه في عدم امتهان كرامته الإنسانية وغيرها مما ورد في الإعلان والعهدين والاتفاقيات الموقّعة؛
5) بيان الوفاة يحرم الطفلتين ماريا وشام من حقهما في الجنسية السورية، ومن المواطنة المتساوية، ومن الحصول على هوية وجواز سفر، ومن حرية الانتقال، ومن حق العودة ويجعلهما في وضع

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

يشبه في حكمه مكتومي القيد أو عديمي الجنسية، الأمر الذي يمكن أن يمس حقوق الطفلتين في الرعاية والتعليم والصحة؛

6) الإجراءات المتخذة بحق سامر الأحمد، مع ما قاله ضابط أمن الدولة " "نعرف أنه عايش لكنه معارض والدولة من تريده حي يعيش، ومن تريده ميت يموت" مع ما تلقاه من تهديدات من قبل أطراف محسوبة على إيران، تشكل تهديداً بالاعتداء على حقه في الحياة، وخطراً على أمانه وسلامته؛

7) ترجح منظمة ميزان أن الحادثة وقعت بدوافع انتقامية للميليشيات الإيرانية والأجهزة الأمنية، ولمعاقبة سامر الأحمد على نشاطه البحثي وما يتضمنه من معلومات تفضح تورط هذه الأطراف بالاتجار بالمخدرات والتعامل مع الإرهاب؛

8) رئيس وضابط فرع أمن الدولة يتحملون المسؤولية المباشرة عن الانتهاكات الجسيمة الموصوفة، بالتواطؤ مع رؤسائهم ومع القيادات الإيرانية في المنطقة؛

9) مسؤولية موظفو الأحوال المدنية في تنفيذ القيد بأثر رجعي، أو في إغفال قيد مكان وتاريخ الوفاة، وفقاً لنص القانون السوري؛ يشمل ذلك مسؤولية رؤسائهم نظراً لعلمهم اليقيني بالخلل الجسيم في الإجراءات، يؤكد العلم اليقيني منهجية بيانات الوفاة الصادرة بحق المعتقلين من ناحية، ومن ناحية ثانية اعتماد نظام أمانة سورية الواحدة الذي يوفر اطلاع مستمر ومباشر للرؤساء على كافة القيود والإجراءات؛

10) سامر الأحمد وزوجته وطفلتيه وأهله – مثل معظم السوريين - يدفعون ثمن مزاولته الحق في التعبير، وإبداء الراي وتعزيز الحقيقة والتمسك بالحقوق المدنية والسياسية والدفاع عنها، سامر معروف في مجتمعه بمصداقيته ومهنيته، وما من سبب غير ذلك يجعله من ضحايا الاعتقال والملاحقة والانتقام المستمر من قبل النظام بحق الناشطين؛

11) احتقار نظام الأسد للناشطين، ومنهجية سياساته في تعزيز قناعة قياداته وعناصر بمبدأ اللاعقاب، سبب أساسي في ابتداعه أفعال جرمية جديدة بحق السوريين؛

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

ثالثاً - التوصيات،

1) إلى المفوضية السامية حقوق الإنسان،

1. قيد تقريرنا هذا في وثائق المفوضية كبلاغ عن نوع جديد من انتهاكات نظام الأسد الجسيمة لحقوق الإنسان.
2. تعميم بلاغنا هذا على فرع الإجراءات الخاصة / المقررين وفرق العمل المعنية.
3. تضمين الواقعة في مناقشات ومطالبات وتقارير الاستعراض الدوري الشامل.
4. تضمين الواقعة في مقترحكم لقرار المجلس حول حالة حقوق الإنسان في سوريا.
5. مطالبة نظام الأسد بتصحيح بيان القيد، ومحاسبة المتورطين في الحادثة.
6. البحث في آليات تضمين المواثيق والمعاهدات الدولية صيغاً تجرم بشكل محدد قيد إنسان حي في سجلات الموتى، والنظر إلى ذلك كشكل من الانتهاكات الجسيمة الواقعة على حقوق الإنسان.

2) إلى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للتحقيق

1. استلام تقريرنا مع الوثائق المتعلقة، وتحليها وحفظها كأدلة لدى الآلية.
2. البحث فيما إذا كان هناك حالات مماثلة تجعل من الحالة نمطاً من الانتهاكات الجسيمة.
3. مشاركة التحقيق في الحادثة مع محكمة العدل الدولية، وضمه إلى ملف دعوى هولندا. وكندا ضد حكومة نظام الأسد، بوصف الفعل شكل من أشكال التعذيب للعائلة.

3) إلى اللجنة الدولية للتحقيق

1. استلام تقريرنا مع الوثائق المتعلقة، وتحليها وحفظها كأدلة لدى اللجنة.
2. تضمين الحادثة في التقارير الدورية للجنة.
3. مطالبة النظام السوري بتصحيح بيان القيد، ومحاسبة المتورطين في الحادثة.

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

4) إلى دول العالم الحر

1. منح السيد سامر الأحمد وزوجته وطفلتيه اللجوء السياسي.
2. النظر إلى الحادثة كنمط جديد من انتهاكات حقوق الإنسان، التي تؤكد أن الأسد لا يغير سلوكه، ولن يغير سلوكه، وبأنه كلما استمر في الحكم يبتدع جرائم جديدة، تمنع عودة اللاجئين، وتهدد الأمن والسلم الدولي.
3. الضغط على نظام الأسد في مجلس الأمن والجمعية العمومية لوقف الانتهاكات الجسيمة الممنهجة والمستمر ارتكابها من قبله.
4. الضغط على نظام الأسد من خلال الدول الداعمة له من أجل تصحيح بيان القيد، ومحاسبة المتورطين في الحادثة.
5. دعم جهود محاسبة المتورطين من قيادات وعناصر نظام الأسد، وإيجاد وسائل ضغط لبلوغ الانتقال السياسي وفقاً للقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة سيما 2254 و2118، 67/262.

5) إلى منظمات حقوق الإنسان السورية والدولية

1. توثيق الحادثة وتضمين سابقة قيد شخص حي متوفى في تقارير وبلاغات المنظمات المختصة.
2. نشر خبر الحادثة على معرفات المنظمات، لتعزيز الحق في الحقيقة والإسهام في تشكيل رأي عام بشأنها.
3. مناصرة سامر الأحمد في قضية طفلتيه وزوجته، بوسائل الحشد الممكنة، فالأسد يتطور في افعاله الجرمية، وعلى المدافعين عن العدالة تطوير آليات المحاسبة.

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

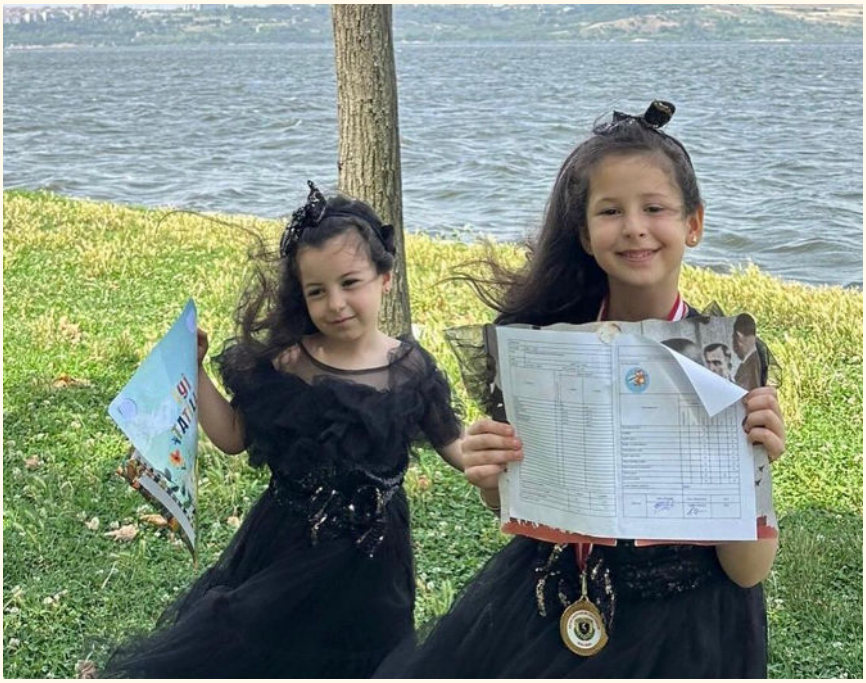

- Official website : MHR.NGO
- Official Email : INFO@MHR.NGO
- Telephone : 0090 536 072 2402